بلاغ صحفي

الصندوق المهني المغربي للتقاعد يسجل ارتفاعا بنسبة 12,43% لذخيرة الاحتياط و يؤكد استمرارية نظامه مجددا

- **تأكيد استمرارية نظام الصندوق مجددا**
- **زيادة ذخيرة الاحتياط بنسبة 12 ,43% لتصل قيمتها المحاسبتية إلى 36 مليار درهم**
- **فائض الاستغلال المخصص لذخيرة الاحتياط يصل إلى 3974,70 مليون درهم**
- **بلغت المداخيل المالية الصافية 1986,49 مليون درهم لتسجل ارتفاعا بقيمة 4,08%**

الدار البيضاء،29 ماي 2015 – انعقد الجمع العام العادي لمنخرطي الصندوق المهني المغربي للتقاعد يوم الخميس21 ماي 2015 برئاسة السيد خالد الشدادي الرئيس المدير العام للصندوق. و قد شهد الجمع عرض نشاط الصندوق و نتائجه المالية لسنة 2014 و كذا عرض نتائج الحصيلة الاكتوارية لنفس السنة.

سجلت ذخيرة الاحتياط ارتفاعا بنسبة 12,43 % بقيمة 35,9 مليار درهم

في31 دجنبر2014، بلغ فائض الاستغلال للصندوق المهني المغربي للتقاعد **3974,78** مليون درهم، وبالتالي، وفقا للأحكام القانونية، وعلى ضوء هذا الفائض، تم تخصيص ذخيرة الاحتياط بالمبلغ الإجمالي لفائض الاستغلال . نتيجة لذلك بلغت ذخيرة الاحتياط 35961 مليون درهم مقابل 31986 مليون درهم سنة 2013، أي بارتفاع يقدر ب 12,43 %.

ارتفاع عدد مشاركي الصندوق ب 3,75%

سجلت سنة 2014 انخراط 675 شركة جديدة لفائدة 6241 مشارك. مما يرفع مجموع الأجراء المساهمين إلى 580136 بنسبة 2,84 %، يتوزعون بين 315595 مشارك نشيط و 264541 ذوي حق.

أما بالنسبة لعدد المشاركين النشيطين فقد ارتفع بنسبة 3,75% مقارنة مع سنة 2013، مما يتجاوز الفرضية المعتمدة لانجاز الحصيلة الاكتوارية السنوية، و التي تحدد النسبة الدنيا لتجديد الأعداد اللازمة لضمان استمرارية النظام في 0,5%.
في حين بلغ عدد المستفيدين من معاش تقاعد الصندوق المهني المغربي للتقاعد 153123 مستفيد سنة 2014.

تبلغ القيمة التقديرية للمحفظة 41,3 مليار درهم

في نهاية 2014، بلغت المداخيل المالية و فائض القيمة الخالصة من التكاليف و الخسائر و المخصصات و الاسترجاعات عن الأرصدة من أجل انخفاض قيمة السندات، ما مجموعه 1986,49 مليون درهم مقابل 1908,54 مليون درهم سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 4,08%.
بلغت القيمة التقديرية لمحفظة الصندوق المهني المغربي للتقاعد في31 دجنبر 2014، 41,3 مليار درهم.

استمرارية النظام مضمونة

احترم إسقاط ذخيرة الاحتياط في إطار الحصيلة الاكتوارية مبدأي الاستمرارية المحددين في ميثاق التوجيه. ذخيرة الاحتياط تظل دائما إيجابية مع اتجاه تصاعدي عند نهاية الإسقاط. وقد تحسن الوضع سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013.

مشاريع هيكلية ذات قيمة مضافة عالية

تميزت سنة 2014 بديناميكية خاصة تمثلت بإصدار الصندوق المهني المغربي للتقاعد مشاريع كبرى متعددة تنحدر من إستراتيجية الصندوق لتحسين جودة خدماته لفائدة زبنائه منخرطين،مشاركين ومستفيدين.

في إطار عمليات تحسين و إغناء مستوى الخدمات التي يوفرها الصندوق لمتقاعديه ، و في سياق رؤيته الاجتماعية والتضامنية ، أبرم هذا الأخير اتفاقية جديدة مع مؤسسة القروض أكسا كريدي، لتنضم الى لائحة مؤسسات القروض و شركاء الصندوق المهني المغربي للتقاعد اكدوم، سلفين، تسليف، وفاسلف، فيفاليس، و سوفاك ، و ذلك بهدف تسهيل إجراءات الحصول على قروض لمتقاعدي الصندوق من خلال منصة لتبادل المعلومات "**e-crédit**"، تمكن من دراسة طلبات قروض الاستهلاك للتقاعد، عبر الموقع الالكتروني للصندوق، و الترخيص و حجز الاقتطاعات عن بعد لتسديد القرض.

في ما يخص الشركات المنخرطة، تابع الصندوق إستراتيجية رقمنة عمليات التدبير بهدف منح المزيد من الاستقلالية لزبنائه في تسيير تقاعدهم من جهة و مضاعفة قدرات و إمكانيات الصندوق على التعامل مع متطلبات زبنائه.
تجدر هنا الإشارة الى مختلف الخدمات الالكترونية كخدمة الانخراط عن بعد "Téléadhésion "، التصريح عن بعد "Télédéclaration"، دفع الاشتراكات " E@sypaiement"، تصفية المعاشات الالكترونية " e-liquidation" ، خدمة الإطلاع على حساب المنخرط عن بعد، وتحميل بيانات النقط بالنسبة للأجراء المشاركين وشهادات المعاش للمتقاعدين.
بالتالي، طور الصندوق سنة 2014 خدمات الكترونية جديدة كخدمة إلغاء التصريحات الأخيرة"Téléannulation"، و خدمة إرسال طلبات التذكير عن بعد "Télérappel" مع إمكانية تتبع مراحل معالجتهم.

بالنسبة للأجراء المشاركين، خصت أهم التدابير التي نفدت تطوير عملية التصريح عن بعد بهدف تأمين و توثيق المعالجات، بالإضافة الى تحديث بيانات نقط المشتركين مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات و عدد النقط التي تم شرائها.

علاوة على ذلك، لتقديم دعم أفضل لتطوره وتحقيق أهدافه من حيث جودة الخدمات، أعاد الصندوق المهني المغربي للتقاعد هيكلة تنظيمه ليتمكن من مواجهة تحديات جديدة، وتحسين أداءه و تحقيق أفضل لأهدافه الإستراتيجية.
في إطار هذا التنظيم أنشأت إدارة جديدة تدعى **"مديرية الدراسات و التوجيه"** و التي تضم مصالح مراقبة التسيير، الاكتوارية ومخاطر التسيير، إضافة الى **قسم الالتزام** الذي تتمركز مهامه بين الرقابة والتدقيق الداخليين. يتمثل دور هذا القسم في الإشراف على كفاية واحترام القواعد الداخلية، والكشف عن مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأنظمة التي يخضع لها الصندوق المهني المغربي للتقاعد.
أيضا، لمزيد من التآزر، عمل الصندوق على توحيد مصالح الرقابة الداخلية و الرقابة المحاسبتية و المالية ضمن قسم الرقابة الداخلية. تستجيب هذه الهيكلة الجديدة الى هدف تحسين نظام الرقابة الداخلية للصندوق، من أجل سيطرة أفضل لمخاطر عدم احترام القواعد و الإجراءات.

عن الصندوق المهني المغربي للتقاعد :

انشأ الصندوق المهني المغربي للتقاعد سنة *1949* و هو جمعية لا تهدف للربح، مهمتها إدارة نظام للتقاعد التكميلي، دائم و متوازن ، يضمن للمستفيدين معاشا عادلا باعتماد تدبير فعال ذو جودة و تسيير مالي أمثل. يسير الصندوق مجلس للإدارة ينتخبه الجمع العام للمنخرطين.

بلاغ صحفي

في سنة 2014، بلغ عدد الشركات المنخرطة 5870 شركة و ما يفوق 580136 مشارك نشيط و ذو حق و 153123 متقاعد. ارتفع المبلغ الإجمالي للمساهمات التي تسلمها الصندوق سنة 2014 إلى 7033 مليون درهم كما وصلت مجموع المعاشات المسددة إلى 3439 مليون درهم.

للاتصال الصحفي

جواد التدلاوي
مسؤول عن التواصل و العلاقة مع الزبناء
الهاتف:15 .49.67 . 0522
الفاكس:05.22.25.14.85
البريد الالكتروني: tadlaoui@cimr.ma

غزلان الحجار
مسؤولة عن التواصل
الهاتف:05.22.49.67.51
الفاكس:05.22.25.14.85
البريد الالكتروني: elhajjar@cimr.ma